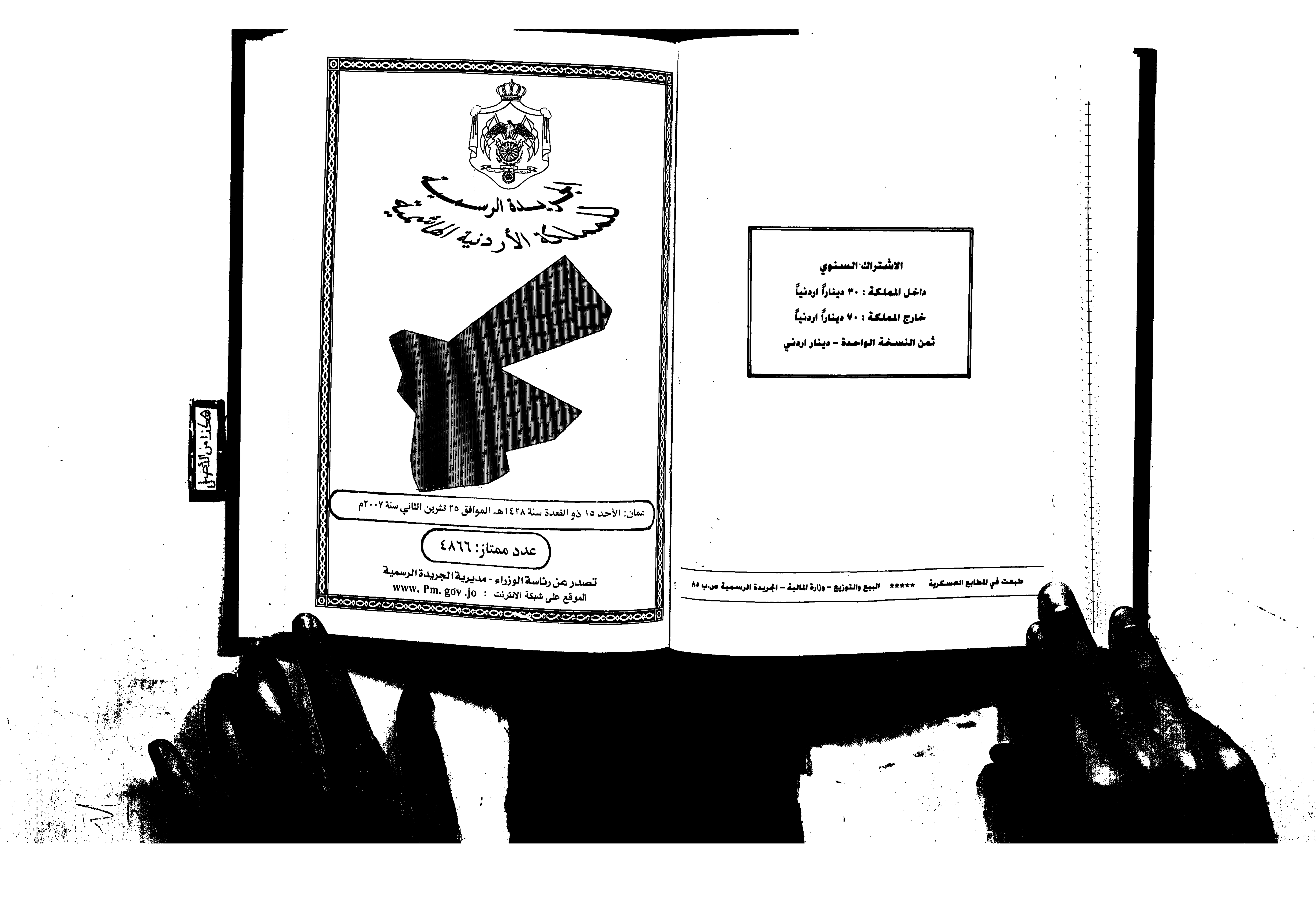


الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الأحد ١٥ ذو القعدة سنة ١٤٢٨هـ. الموافق ٢٥ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧م

عدد ممتاز: ٤٨٦٦

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www. Pm. gov .jo

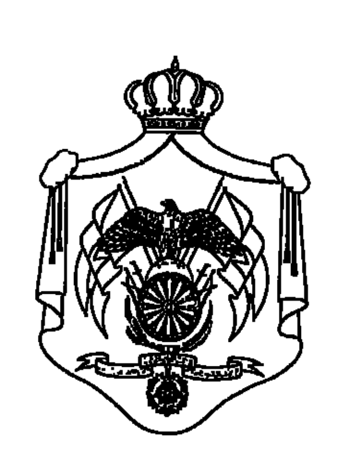
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار اردني

طبعت في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٦٦ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٥

عدد ممتاز

مراسيم

تأليف وزارة دولة المهندس نادر الذهبي

نص استقالة دولة الدكتور معروف البخيت

مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
حامي الحمى ، وقائد المسيرة ، وشيخ الوطن

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

مولاي المعظم ،

فيشرفني يا مولاي ، أن أرفع إلى مقامكم السامي ، باسمي واسم زملائي الوزراء ، أسمى آيات الولاء والإجلال ، وقد تحققت رؤيتكم السامية ، وجرت الانتخابات النيابيّة ، على الوجه الذي أردتموه ، نموذجاً في النزاهة والدقة والمشاركة الوطنيّة ، الفاعلة ،

لقد كان قراركم السامي بإجراء الانتخابات النيابية ، في موعد استحقاقها الدستوري ، تعبيراً ماثلاً عن ثقة القائد بنفسه وبشعبه الوفي المخلص وبكفاءة المؤسسات الوطنية الراسخة والمتجذرة ٠٠ وهذه الثقة ،

التي لم يطاولها شك ، هي اليوم مسؤوليّة وطنية كبرى ، يتحمل الجميع أمانة صونها وترجمتها ، عملاً ، يليق بوطن ، أنعم الله عليه بقيادة تاريخية ملهمة ، تستمد شرعيتها ، من خير بيوت العرب ، بيت تنزلت فيه آياتُ الكتاب الكريم ، وهي الشرعيّة التي ارتبطت ، دوماً ، بالانجاز والعطاء والمبادرة .

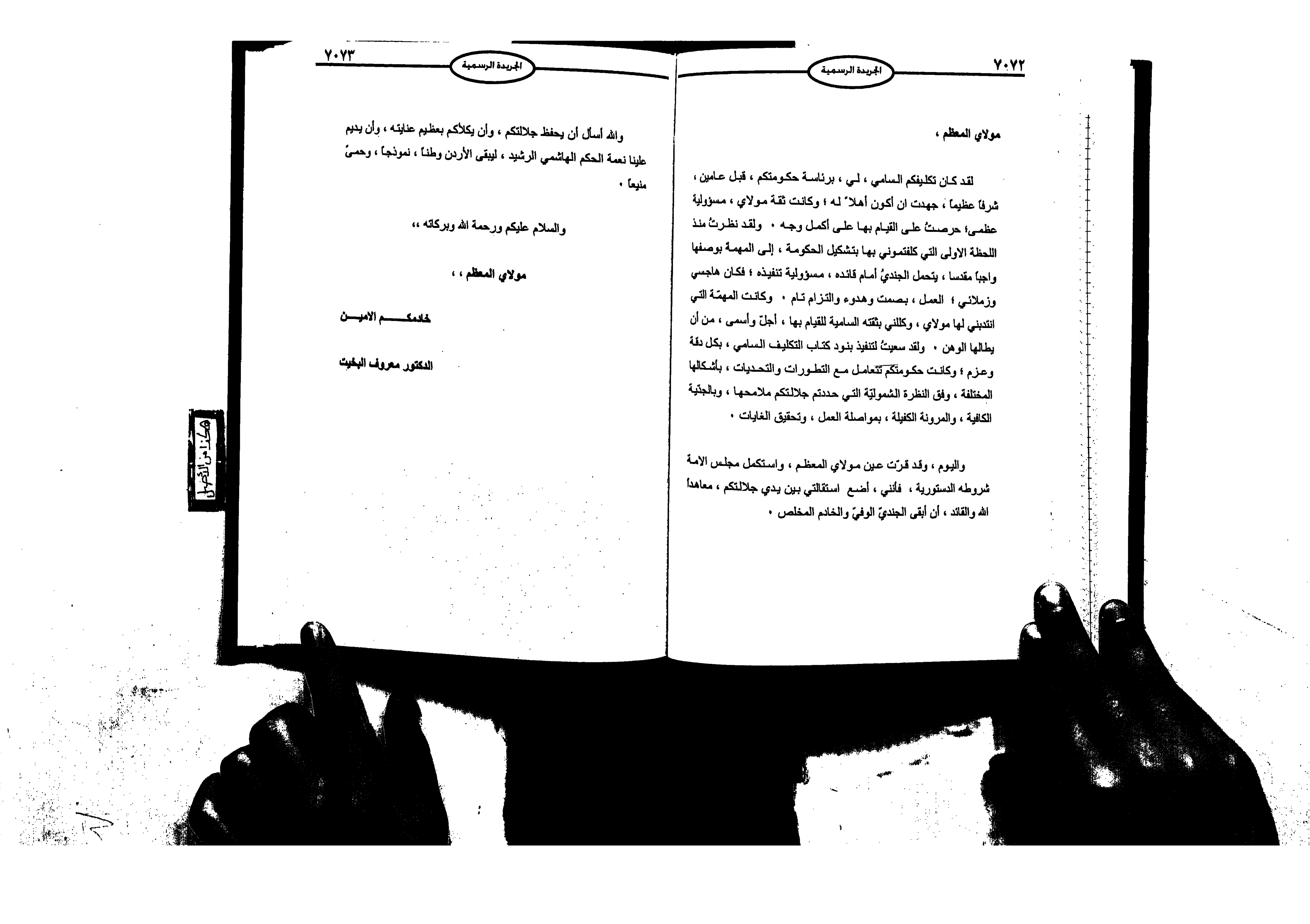
إن ثقة القائد بنفسه وبشعبه ، هي التي أتاحت للأردن المنيع ، أن يتخطى ، بكل عزيمة ويقين ، أخطر المراحل التاريخية ، التي شهدتها منطقتنا .. وهي ، ذاتها ، التي ستكفل لهذا الوطن الغالي ، أن يجابه التحديّات القادمة ، على اختلاف أشكالها ، وتفاوت أنواعها ؛ وأن يتجاوز الصعاب ويذللها ، ليواصل مسيرة الخير والعطاء ، ويبني نهضته ، ويعلي صروح التنمية والتميّز .

لقد كانت وقفتكم الثابتة الجسورة ، أمام التحديات ، والاستهدافات ، مصدر اطمئنان وشعور عميق بالأمان ، لدى أبناء شعبكم .. وقد خرج الأردن من كل المنعطفات ؛ أكثر قوةً وصلابةً ، متحلياً بإرادة التميّز والانجاز ؛ ومصراً على مواصلة طريق الإصلاح ، بكل ما تطلبه ذلك ، من تشريعات عصريّة ، وإجراءات ضرورية .. وكان الأردنيون ، وسيبقون ، على عهدهم الثابت والأصيل ، دائماً وابداً ، على قدر ثقة

القائد ، وأمله ، جنوداً أوفياً ، وسيوفاً مسلولة ، وضمائر حيّة وعيوناً يقظة ، وشركاء في المسؤولية ، لصون هذا الوطن ومنجزاته .

مولاي المعظم ،

ولأنك القائدُ الذي ما ارتضى ، يوماً ، منزلة بين المنزلتين ؛ ولأنك الرائدُ الذي ما أخلف أهله الوعد ، ولأنك حاملُ لواء النهضة والعدالة ، ولأنك الإنسان ؛ فقد اعتادت القلوبُ والضمائرُ ، أن تلجأ إليكم في الأوقات الصعبة ، مطمئنةً ، واثقةً ؛ وكانت أوامركم السامية وتوجيهاتكم السديدة، لحكومتكم ، تؤكد على الدوام ان الإنسان قبل الأرقام ، وفوق الاعتبارات والحسابات . ولقد كانت البرامجُ الحكوميّة ، كلها ، تنشدُ ترجمة رؤاكم الساميّة ، باتجاه تحقيق التوزيع العادل لمكتسبات التنمية الشاملة ؛ فجاءت موازنة الدولة للعام الجاري ، موازنة محافظات ، وموازنة تنمية عادلة ، سيشعر بثمارها المواطنون ، قريباً ، بإذنه تعالى ؛ وبما يسهم بالتخفيف من أعبائهم ، وتوفير فرص العيش الكريم اللائق .



مولاي المعظم ،

لقد كان تكليفكم السامي ، لي ، برئاسة حكومتكم ، قبل عامين ، شرفاً عظيماً ، جهدت ان أكون أهلاً له ؛ وكانت ثقة مولاي ، مسؤولية عظمى؛ حرصتُ على القيام بها على أكمل وجه ٠ ولقد نظرتُ منذ اللحظة الاولى التي كلفتموني بها بتشكيل الحكومة ، إلى المهمة بوصفها واجباً مقدسا ، يتحمل الجنديُ أمام قائده ، مسؤولية تنفيذه ؛ فكان هاجسي وزملائي ؛ العمل ، بصمت وهدوء والتزام تام ٠ وكانت المهمّة التي انتدبني لها مولاي ، وكللني بثقته السامية للقيام بها ، أجلّ وأسمى ، من أن يطالها الوهن ٠ ولقد سعيتُ لتنفيذ بنود كتاب التكليف السامي ، بكل دقة وعزم ؛ وكانت حكومتكم تتعامل مع التطورات والتحديات ، بأشكالها المختلفة ، وفق النظرة الشموليّة التي حددتم جلالتكم ملامحها ، وبالجدّية الكافية ، والمرونة الكفيلة ، بمواصلة العمل ، وتحقيق الغايات ٠

واليوم ، وقد قرّت عين مولاي المعظم ، واستكمل مجلس الامة شروطه الدستورية ، فانني ، أضع استقالتي بين يدي جلالتكم ، معاهداً الله والقائد ، أن أبقى الجنديّ الوفيّ والخادم المخلص ٠

والله أسال أن يحفظ جلالتكم ، وأن يكلأكم بعظيم عنايته ، وأن يديم علينا نعمة الحكم الهاشمي الرشيد ، ليبقى الأردن وطناً ، نموذجاً ، وحمىً منيعاً ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

مولاي المعظم ،،

خادمكـــــم الاميـــن

الدكتور معروف البخيت

نص الرسالة الملكية السامية
بالموافقة على استقالة الوزارة

دولة الأخ الدكتور معروف البخيت حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيسرني أن أبعث إليك وإلى زملائك الوزراء بأطيب تحياتي وخالص أمنياتي بالسعادة والتوفيق، وأن أعبر عن بالغ شكري وتقديري لجهودكم الخيرة وعطائكم المخلص خلال الفترة التي نهضتم بها بأمانة المسؤولية.

فقد عملت وفريقك الوزاري، لقرابة العامين، بجد وحرص كبيرين، لتعزيز مسيرة البناء والإنجاز، وتحقيق تطلعات شعبنا لمستقبل أفضل. كما جسّدت بدورك مثالاً يحتذى في حب الوطن، والنزاهة والاستقامة، ومثالية الجندية في الالتزام والانضباط.

وحرصاً منكم على تحقيق رؤيتنا وتطلعاتنا للأردن الحديث، وترسيخ نهجنا الثابت لتمكين الفرد الأردني، وترسيخ رفعة الوطن ومنعته، عملتم بمثابرة لمواجهة تحديات مختلفه، وساهمتم في تنفيذ مشاريع وبرامج عززت مسيرتنا التنموية الشاملة التي نحرص دوماً على ديمومتها، وعدالة توزيع مكتسباتها.

أما وقد جرت الانتخابات النيابية، وأدرتموها بكل كفاءة واقتدار، وبنزاهة وحيادية، وبعد أن تقدمت إلينا باستقالتك وفريقك الوزاري، فإنني أقبل استقالتكم مؤكداً ثقتي بكم، وبعطائكم وبعزمكم على الاستمرار في خدمة الوطن في كل موقع تكونون فيه، كما عهدتكم جنوداً أوفياء مخلصين، مستعدين دوماً لتلبية نداء الواجب. فبارك الله فيكم وجزاكم خيراً على إسهاماتكم وعطائكم المخلص، في مسيرتنا الوطنية المباركة.

وأسأل الله العلي القدير أن يحفظكم ويكلأكم برعايته، وأن يوفقكم جميعاً لما فيه خير الوطن ومصلحة شعبنا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ١٢ ذي القعدة ١٤٢٨ هجرية.

الموافق ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ميلادية.

نص التكليف الملكي السامي بتأليف الوزارة

عزيزنا دولة الأخ المهندس نادر الذهبي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيسرنا أن نبعث إليك بتحية عربية هاشمية، ملؤها المودة والاحترام والتقدير.

فقد عرفتك من رجالات الأردن الأوفياء، المنتمين لوطنهم ولأمتهم، تعمل بكل أمانة وإخلاص، لما فيه خير ومصلحة الأردن العزيز، يُشهَد لك بالكفاءة. والقُدرة على ترجمة رؤيتنا لمستقبل الأردن، وتنفيذ الخطط الهادفة لازدهاره ودوام رفعته، واضعاً نصب عينيك دوما، خدمة الوطن والمواطن.

وبعد قبولنا استقالة حكومة دولة الأخ الدكتور معروف البخيت التي أدّت الأمانة ونهضت بمسؤوليّاتها الوطنيّة بتفانٍ وإخلاص، وانطلاقاً مما عهدناه فيك من خبرة في مجالات العمل المختلفة لا سيما الاقتصادية منها فإننا نعهد إليك بتشكيل ورئاسة حكومة جديدة، تبني على ما تحقق من إنجازات وتنهض بالمهمّات والواجبات الوطنيّة الموكولة إليها بموجب الدستور والقوانين.

ولّما كانت المرحلة القادمة المليئة بالتحديات، أساسيةً ومهمةً في تاريخ الأردن، فإننا نتطلع لأن يكون عنوانها الأساسي: الشأن الاقتصادي والاجتماعي، مؤكدين عزمنا الاستمرار في برامج الإصلاح السياسي، وتعزيز المشاركة وتنمية الحياة الحزبية، ومستنيرين بالمبادئ التي تم التوافق عليها في وثيقتي الأجندة الوطنية و"كلنا الأردن".

ورؤيتنا للمرحلة القادمة تتصدّرها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهما عاملان متكاملان، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو مستدامة، وتعزيز تنافسية اقتصادنا الوطني، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص للعمل والاستثمار في بيئة من الشراكة الحقيقية والفاعلة مع الحكومة، لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل للأردنيين والأردنيات، هي متطلبات أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي بمفهومه الشامل.

وفي هذا المجال نتطلع بجديّة لشمول منظومة الأمان الاجتماعي لمحاور التعليم والصحة والإسكان بالإضافة إلى تحسين رواتب الموظفين والعاملين في القطاع العام والقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية.

وفي هذا المجال نؤكد على أهميّة دراسةِ رَبطِ الرواتب بمعدلات التضخم وبمؤشرات الإنتاجية والأداء بهدف حماية ذوي الدخل المحدود والمتدني، وترسيخاً لمبادئ العدالة في الفرص، والمكافأة على أساس العطاء والتميّز، ومراجعة آليّات المساندة الاجتماعيّة لتكريس مبدأ إيصال الدعم لمستحقيه.

ونود أن نؤكد أن توفير السكن الصحي المناسب لأبناء وطننا العزيز هو جزء أساسي من منظومة الأمان الاجتماعي التي نتطلع إليها، ولذلك فإن الحكومة معنية بالإسراع في تنفيذ مشاريع الإسكان الحالية، خاصّةً الموجهة للمعلّمين وصناديق الإسكان العسكرية وموظفي القطاع العام ومدينة خادم الحرمين الشريفين السكنية في الزرقاء، لتوسيع قاعدة المواطنين مالكي المساكن.

كما نؤكّد أيضاً على ضرورة توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع المواطنين، والإسراع في تنفيذ واستكمال بناء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف أنحاء المملكة، ورفدها بالكوادر الفنيّة المؤهلة واللازمة فضلاً عن تعزيز مفهوم المراقبة على جودة المنتجات الغذائية والأدوية والمياه لضمان صحة وسلامة المواطن.

إن المواطن الأردني كان على الدوام وعلى امتداد مسيرتنا التنموية الرائدة الحلقة الأهم في عمليّة التحديث والتنمية، والعنصر الرئيس في معادلة التغيير والتقدّم، وتمكينه معرفيّاً سيبقى أحد أهم متطلبات تحقيق رؤيتنا لأردن المستقبل.

والعمليّة التعليميّة كانت وستبقى من أهمّ مصادر التكوين المعرفي للأردنيين، وعاملاً أساسياً في زيادة الإنتاجية. ورؤيتنا الإستراتيجية للتعليم تتطلب تكثيف الجهود والمساعي والعمل بروح الفريق وفي هذا الصدد نؤكد ضرورة تنفيذ برامج جديدة لتطوير التعليم والبنية الفكرية للطلبة، وتحسين نوعية مخرجات التعليم.

ولهذه الغاية سَنَعْهَدُ خلال الأيام القليلة القادمة لِلَجنة ملكية استشارية متخصصة تأخذ على عاتقها رفد الجهات المشرفة على التعليم العام بالأفكار والخطط والمقترحات، بحيث تكون المرشد في جهود بناء وتطوير سياسات التعليم، خاصة جهود تطوير المناهج وأساليب التدريس وتدريب المعلمين وتطوير بنية الطلبة الفكرية. للمساهمة في رفد قطاعات التعليم العالي والتدريب المهني بمدخلات تعليمية نوعيّة تؤهلها للمنافسة والإبداع والتميز ومواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل.

وأما الشباب، الذين نحرص دائماً على دعمهم، وتمكينهم، وحثّهم على الإبداع واستثمار طاقاتهم والمشاركة في الحياة العامّة بمختلف جوانبها. فلا بد من رعايتهم، عبر التواصل المباشر والمستمر معهم، ورعاية القيادات الشّابة وتدريبها وتأهيلها لحمل المسؤولية، في المؤسسات الوطنيّة المختلفة، وبلورة هويّة شبابيّة جادّة وناضجة تأخذ زمام المبادرة.



دولة الأخ،

إن شح الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه هي التحدي الرئيسي للتنمية المستدامة، ولذلك نرى من الضروري العمل على توفير متطلبات أمن التزوّد بالطاقة، عبر تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، وتقديم كل المساندة للإسراع في انجاز برنامج الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفيما يرتبط بالأمن المائي، فإننا نؤكّد ضرورة تنفيذ مشاريع تطوير المصادر المائية الحالية وتوفير مصادر جديدة، بالإضافة إلى استغلال المصادر المائية غير التقليدية كبناء مزيد من السدود وتوسيع مشاريع الحصاد المائي ومشاريع تحلية المياه.

ومن أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ هذه الأولويات الوطنية، فإنه من الضروري الالتزام بإطار مالي متوسط المدى للموازنة العامة، للوصول إلى موازنات موجهة بالنتائج، وذلك ضمن منظور استراتيجي متكامل يلبي احتياجات المواطنين من المرافق والخدمات الأساسيّة، ويضمن الإدارة الأفضل للدين، وتخفيف أعباء المديونيّة. بالإضافة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات دفع عجلة التنمية والحد من ارتفاع الأسعار.

دولة الأخ،

ولأن العدلَ هُو أساسُ المُلك وفَيصَلُ الحُقوقِ والواجباتِ. فَإنّ مرفقَ القَضاء سيبقى صَمّام الأمان ضدّ أي هفوات وتجاوزات. وعليه نؤكد على أهمية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير الجهاز القضائي بالتنسيق مع المجلس القضائي، وذلك من أجل توفير البيئة الضامنة لاستقلالية القضاء ونزاهته وترسيخ مبادئ سيادة القانون وتكافؤ الفرص. بالإضافة إلى التصدي للفساد بكافة أشكاله من خلال ترسيخ مبادئ الشفافيّة والمساءلة والمحاسبة، ودعم هيئة مكافحة الفساد في جهودها لتحقيق هذه الأهداف.

وكما أكّدنا في أكثر من مناسبة، فإن حريّة الإعلام مصانة، ولا تخضَعُ إلا لضوابط القانون وأخلاقيّات المهنة، ولأننا نُؤمِنُ أنّ الإعلامَ الرّسمي هو إعلامُ دَولةٍ ومِرآةُ الوَطَنْ، وعيونُ المُواطنين على الحَقيقَة، فإنّ الحُكومة مُطالبة بوضع وتنفيذ خطط لتطوير الإعلام الرّسمي وَرفد مُؤسّساتِنا الإعلاميّة بالكَفاءات والخبرات والأجهزة الحديثة لتمكينها من أداء مسؤولياتِها في نقل الحقيقة ورَصدِ الواقع وتَرسيخِ مبادئِ المهنيّةِ والموضوعيّةِ المسؤولة وتشجيعها على لَعِبِ دَورٍ مؤثّر في الحراك السياسي والمجتمعي.

إن تحقيق هذه الرؤى والبرامج يتطلب العديد من الإصلاحات في البيئة التشريعية، ولذلك فإن الحكومة معنية بالعمل وبشراكة تامة مع مجلس الأمة بأعيانه ونوابه. وذلك بهدف إنضاج التشريعات الضروريّة لترجمة هذه الرؤى ونقلها إلى أرض الواقع.

إن ما تحقّقَ من انجازات في وطننا العزيز والأمن والاستقرار الذي أنعم الله به علينا، لم يكن ليتحقّق لولا كفاءة وجدارة قواتنا المسلحة الأردنية الباسلة وأجهزتنا الأمنية، ولذلك فإننا نؤكد على أهمية إيلائها جلَّ الاهتمام والدعم والمساندة للحفاظ على جاهزيّتها واستمرار عملها بكل كفاءة واقتدار، وتحسين مستوى معيشية منتسبيها الساهرين على أمن الوطن والمواطن.

أمّا وحدة جبهتنا الداخليّة ومتانتها تتطلّب تعظيم الجوامع وتجاوز الفوارق. فهذا الوطن الذي بني على المحبّة وجبل ترابه بالإخاء يتشارك فيه الجميع بالتساوي، ويساهمون في ترسيخ عيشنا المشترك، ويتقدمّون في المراتب على أساس الإخلاص للوطن والعمل والإنجاز، وهويتنا الوطنية الواحدة والجامعة لا تقبل التفتيت ولا التجزئة.

ولذلك، فإن الحكومة مدعوة للعمل على ترجمة قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون على نحو منهجي منظم في مختلف شؤون الدولة، بالإضافة إلى نشر ثقافة الاعتدال والتسامح ومحاربة التطرف والغلو، وترسيخ مضامين رسالة عمان كمنهج وأسلوب حياة.

أما على الصعيد العربي، فإن مهمات كبيرة تنتظركم، من أهمّها تعزيز علاقات الأردن بأشقائه العرب والتي نحرص أن تكون علاقات إستراتيجية تساعد على توحيد المواقف العربية في مواجهة التحديات الراهنة، وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية: صلب اهتماماتنا وأولوياتنا العربيّة. ومهمتكم إزاءها تتركز في توظيف علاقات الأردن العربيّة وإمكاناته الوطنيّة لمساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل وإقامة دولته المستقلّة والقابلة للحياة وترسيخ استقلاله على ترابه الوطني.

ونؤكد على ضرورة تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لرعاية وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس والتي هي أمانة في أعناقنا، وسنبقى على العهد، حامين وراعين لها من أي محاولات تسعى لطمس هويتها العربية والإسلامية.

كما نؤكد على أهمية تعزيز علاقات الأردن الدولية والثنائيّة وترسيخها وتطويرها، بحث تعود بالأثر الإيجابي على الأردن وتنعكس مخرجاتها على شراكاتنا وأدائنا الاقتصادي.

إننا إذ سعينا إلى توضيح رؤانا وتلخيص مهامّكم وأولياتكم – وليس تحديدها – في كتاب التكليف هذا لنؤكّد أهمية العمل بإخلاص لتحقيق ما أوردناه من أهداف ورؤى وأفكار، لتجسيدها وترجمتها بنجاح إن شاء الله إلى أرض الواقع وحياة الأردنيين، عبر خطط وبرامج عمل مرتبطة بجداول زمنية ومؤشرات لقياس الأداء للحكومة بشكل عام ولكل وزارة على وجه التحديد، وثقتنا بكم وبقدرتكم على النهوض بهذه المهام أكيدة ومتلازمة مع حرصنا على تقديم الدعم والتوجيه والنصيحة.

وفي انتظار تنسيبك أسماء زملائك في فريقكم الوزاري ندعو لك بالتوفيق وسداد الرأي في اختيار من تثق بكفاءتهم وقدرتهم على حمل المهام وترجمة رؤيتنا لمستقبل الأردن الحديث، وحمل المهام، وخدمة شعبنا العزيز.

والله وليّ التوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ١٢ ذي القعدة ١٤٢٨ هجرية.
الموافق ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ميلادية.

نص الرسالة التي رفعها إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم دولة المهندس نادر الذهبي إثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :-

يشرفني ،يا مولاي، أن ارفع الى مقامكم السامي اصدق آيات الولاء والوفاء والإخلاص داعيا المولى جلت قدرته ان يكلأكم بعين رعايته ، وان يسدد على طريق الحق والخير خطاكم وان يديمكم قائدا عربيا هاشميا ملهما ،وفارسا أردنيا مقداما، تقود المسيرة على طريق العز والسؤدد نحو مستقبل مشرق عزيز باذن الله.

لقد تلقيت ،يا مولاي، بعميق الشكر والتقدير وصادق الإحساس بالمسؤولية كتاب تكليفكم السامي الذي عهدتم فيه الي بتشكيل حكومة تضطلع بأمانة المسؤولية تحت قيادتكم الهاشمية النيرة في المرحلة القادمة،

وإنني إذ اصدع لرغبتكم الكريمة ،وتوجيهاتكم السامية بتولي المسؤولية في هذه المرحلة من تاريخ بلدنا العزيز، المزدهي بعطاء ال هاشم الأبرار، لأعتز بأن أكون رهن إرادة مولاي المعظم ،داعيا الله العلي القدير ان يمكّنني وزملائي الوزراء من النهوض بالواجب كما رسمتموه وترسمونه، جلالتكم ،حفظكم الله ورعاكم.

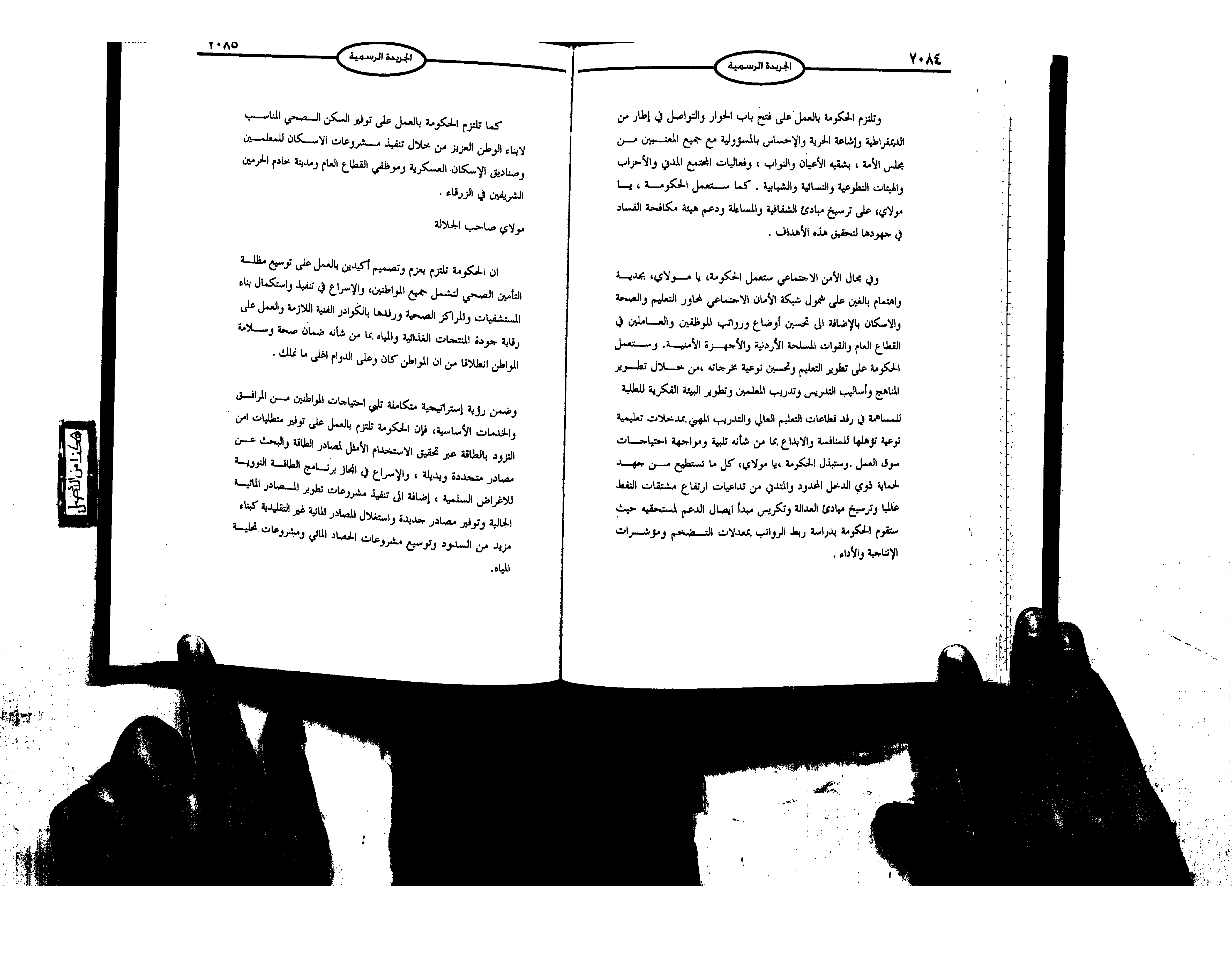
لقد أرسيتم يا صاحب الجلالة بتوجيهاتكم السامية والمستمرة التي تضمنها كتاب التكليف السامي ، قواعد العمل ومتطلباته في المرحلة القادمة والتي ستكون بعون الله نبراسا وهاديا لي ولزملائي الوزراء، ومنهجا وطنيا لبلدنا الذي يتقدم بثبات نحو مستقبل أفضل يليق بعزيمتكم الماضية ومن خلفكم عزائم الأردنيين التي لا تعرف الوهن أو اللين .

وانني أؤكد لجلالتكم إنني ، والفريق الوزاري ،سنعمل، ان شاء الله تعالى ، بمنتهى العزم والإرادة والتصميم على ترجمة توجيهاتكم السامية الى سياسات وخطط وبرامج تنفيذية واضحة المعالم يحسّ المواطن الأردني بنتائجها على مختلف الصعد .

مولاي صاحب الجلالة

لقد جاء كتاب التكليف السامي واضحا من حيث أهمية تصدر الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة، واعتبارها متطلبا لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، بمفهومه الشامل ، وانني اؤكد ان الحكومة ستسعى ،ما استطاعت الى ذلك سبيلا، الى العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وتوفير البيئة التنافسية لاقتصادنا الوطني وتعزيزها واتاحة المجال امام القطاع الخاص للعمل والاستثمار في جو من الشراكة الحقيقية الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص ، من اجل زيادة الإنتاجية والحد من الفقر وزيادة فرص العمل للأردنيين والأردنيات بما ينعكس ايجابيا على مفهوم الأمن الاجتماعي والمجتمعي.

ان الحكومة ، يا صاحب الجلالة، ستلتزم بالعمل على تجذير الاصلاح السياسي بعزم لا يلين ، وهمة لا تكل ، عبر الاستمرار في برامج الاصلاح السياسي ، وتعزيز المشاركة الشعبية وتنمية الحياة الحزبية مسترشدين بالمبادئ التي تم التوافق عليها في وثيقتي الأجندة الوطنية و " كلنا الأردن " ، والتأكيد على التعاون والشراكة مع جميع أطياف المجتمع الأردني وبخاصة فرسان التغيير وأمل المستقبل شبابنا الأردني والتأكيد على دور المرأة في هذه الشراكات .



وتلتزم الحكومة بالعمل على فتح باب الحوار والتواصل في إطار من الديمقراطية وإشاعة الحرية والإحساس بالمسؤولية مع جميع المعنـــيين مـــن مجلس الأمة ، بشقيه الأعيان والنواب ، وفعاليات المجتمع المدني والأحزاب والهيئات التطوعية والنسائية والشبابية . كما ســتعمل الحكومــة ، يــا مولاي، على ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ودعم هيئة مكافحة الفساد في جهودها لتحقيق هذه الأهداف .

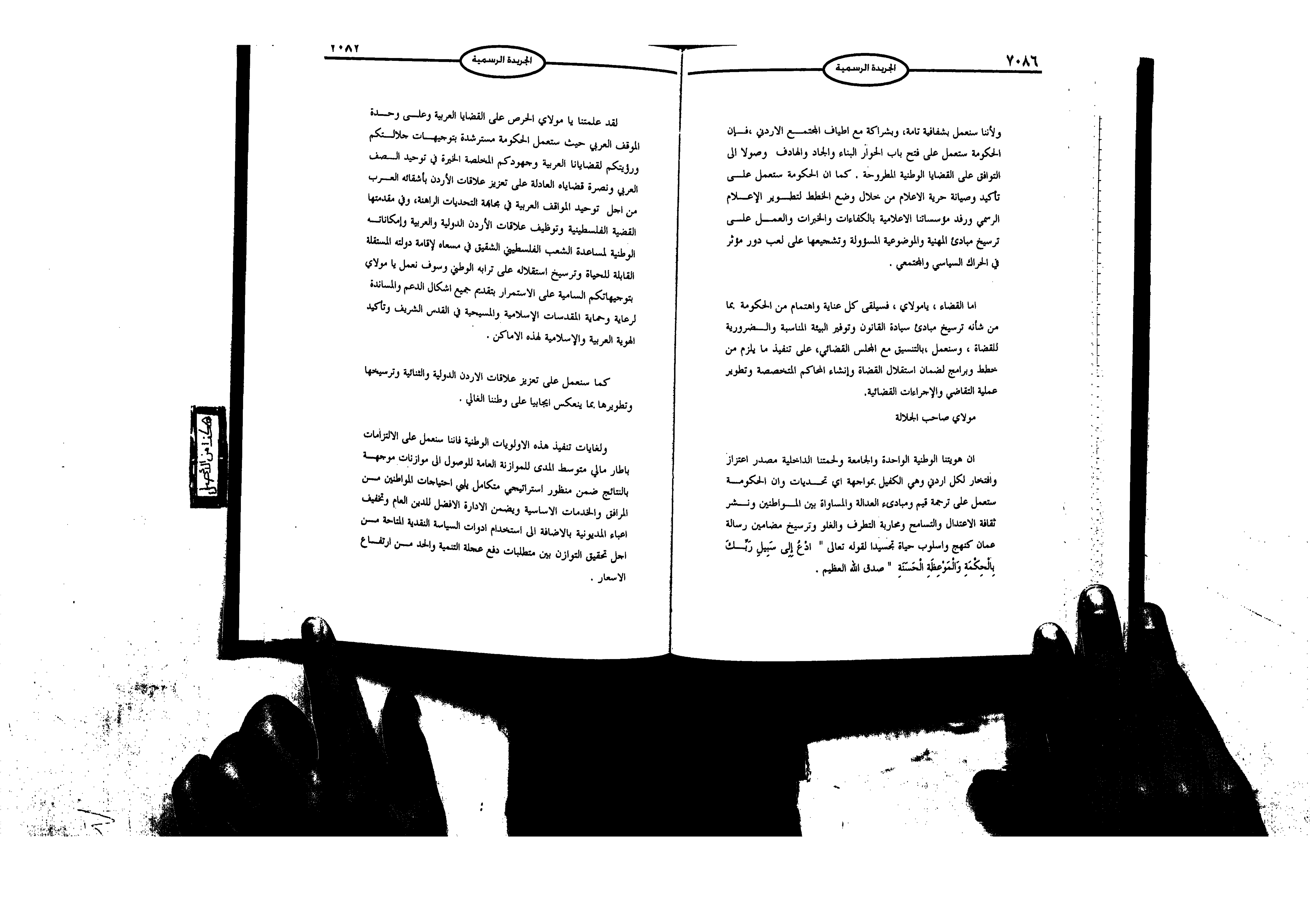
وفي مجال الأمن الاجتماعي ستعمل الحكومة، يا مــولاي، بجديــة واهتمام بالغين على شمول شبكة الأمان الاجتماعي لمحاور التعليم والصحة والاسكان بالإضافة الى تحسين أوضاع ورواتب الموظفين والعــاملين في القطاع العام والقوات المسلحة الأردنية والأجهــزة الأمنيــة. وســتعمل الحكومة على تطوير التعليم وتحسين نوعية مخرجاته ،من خــلال تطــوير المناهج وأساليب التدريس وتدريب المعلمين وتطوير البيئة الفكرية للطلبة للمساهمة في رفد قطاعات التعليم العالي والتدريب المهني بمدخلات تعليمية نوعية تؤهلها للمنافسة والابداع بما من شأنه تلبية ومواجهة احتياجــات سوق العمل .وستبذل الحكومة ،يا مولاي، كل ما تستطيع مــن جهــد لحماية ذوي الدخل المحدود والمتدني من تداعيات ارتفاع مشتقات النفط عالميا وترسيخ مبادئ العدالة وتكريس مبدأ ايصال الدعم لمستحقيه حيث ستقوم الحكومة بدراسة ربط الرواتب بمعدلات التــضخم ومؤشــرات الإنتاجية والأداء .

كما تلتزم الحكومة بالعمل على توفير السكن الــصحي المناســب لابناء الوطن العزيز من خلال تنفيذ مــشروعات الاســكان للمعلمــين وصناديق الإسكان العسكرية وموظفي القطاع العام ومدينة خادم الحرمين الشريفين في الزرقاء .

مولاي صاحب الجلالة

ان الحكومة تلتزم بعزم وتصميم أكيدين بالعمل على توسيع مظلــة التأمين الصحي لتشمل جميع المواطنين، والإسراع في تنفيذ واستكمال بناء المستشفيات والمراكز الصحية ورفدها بالكوادر الفنية اللازمة والعمل على رقابة جودة المنتجات الغذائية والمياه بما من شأنه ضمان صحة وســلامة المواطن انطلاقا من ان المواطن كان وعلى الدوام اغلى ما نملك .

وضمن رؤية إستراتيجية متكاملة تلبي احتياجات المواطنين مــن المرافــق والخدمات الأساسية، فإن الحكومة تلتزم بالعمل على توفير متطلبات امن التزود بالطاقة عبر تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة والبحث عــن مصادر متجددة وبديلة ، والإسراع في انجاز برنــامج الطاقــة النوويــة للاغراض السلمية ، إضافة الى تنفيذ مشروعات تطوير المــصادر المائيــة الحالية وتوفير مصادر جديدة واستغلال المصادر المائية غير التقليدية كبناء مزيد من السدود وتوسيع مشروعات الحصاد المائي ومشروعات تحليــة المياه.



ولأننا سنعمل بشفافية تامة، وبشراكة مع اطياف المجتمع الاردني ،فإن الحكومة ستعمل على فتح باب الحوار البناء والجاد والهادف وصولا الى التوافق على القضايا الوطنية المطروحة . كما ان الحكومة ستعمل على تأكيد وصيانة حرية الاعلام من خلال وضع الخطط لتطوير الإعلام الرسمي ورفد مؤسساتنا الاعلامية بالكفاءات والخبرات والعمل على ترسيخ مبادئ المهنية والموضوعية المسؤولة وتشجيعها على لعب دور مؤثر في الحراك السياسي والمجتمعي .

اما القضاء ، يامولاي ، فسيلقى كل عناية واهتمام من الحكومة بما من شأنه ترسيخ مبادئ سيادة القانون وتوفير البيئة المناسبة والضرورية للقضاة ، وسنعمل ،بالتنسيق مع المجلس القضائي، على تنفيذ ما يلزم من خطط وبرامج لضمان استقلال القضاة وإنشاء المحاكم المتخصصة وتطوير عملية التقاضي والإجراءات القضائية.

مولاي صاحب الجلالة

ان هويتنا الوطنية الواحدة والجامعة ولحمتنا الداخلية مصدر اعتزاز وافتخار لكل اردني وهي الكفيل بمواجهة اي تحديات وان الحكومة ستعمل على ترجمة قيم ومبادىء العدالة والمساواة بين المواطنين ونشر ثقافة الاعتدال والتسامح ومحاربة التطرف والغلو وترسيخ مضامين رسالة عمان كنهج واسلوب حياة تجسيدا لقوله تعالى " ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ " صدق الله العظيم .

لقد علمتنا يا مولاي الحرص على القضايا العربية وعلى وحدة الموقف العربي حيث ستعمل الحكومة مسترشدة بتوجيهات جلالتكم ورؤيتكم لقضايانا العربية وجهودكم المخلصة الخيرة في توحيد الصف العربي ونصرة قضاياه العادلة على تعزيز علاقات الأردن بأشقائه العرب من اجل توحيد المواقف العربية في مجابهة التحديات الراهنة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وتوظيف علاقات الأردن الدولية والعربية وإمكاناته الوطنية لمساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق في مسعاه لإقامة دولته المستقلة القابلة للحياة وترسيخ استقلاله على ترابه الوطني وسوف نعمل يا مولاي بتوجيهاتكم السامية على الاستمرار بتقديم جميع اشكال الدعم والمساندة لرعاية وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف وتأكيد الهوية العربية والإسلامية لهذه الاماكن .

كما سنعمل على تعزيز علاقات الاردن الدولية والثنائية وترسيخها وتطويرها بما ينعكس ايجابيا على وطننا الغالي .

ولغايات تنفيذ هذه الاولويات الوطنية فاننا سنعمل على الالتزامات باطار مالي متوسط المدى للموازنة العامة للوصول الى موازنات موجهة بالنتائج ضمن منظور استراتيجي متكامل يلبي احتياجات المواطنين من المرافق والخدمات الاساسية ويضمن الادارة الافضل للدين العام وتخفيف اعباء المديونية بالاضافة الى استخدام ادوات السياسة النقدية المتاحة من اجل تحقيق التوازن بين متطلبات دفع عجلة التنمية والحد من ارتفاع الاسعار .

مولاي المعظم،

إن تحقيق هذه الرؤى والبرامج يتطلب القيام بالعديد من الإصلاحات التشريعية عبر الشراكة التامة مع مجلس الأمة التي تحرصون عليها ، ونلتزم بها، من اجل وضع التشريعات الضرورية بما يعكس الرؤى ويطبق على ارض الواقع.

ان كل ما تقدم يا مولاي لا يمكن ان يتحقق الا في بيئة آمنة مستقرة ، لهذا ستعمل الحكومة على ايلاء قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية التي كانت وما زالت وستبقى باذن الله تعالى سياج الوطن وحماة أمنه كل الدعم والمساندة بجميع أشكاله .

مولاي المعظم،

ستبقى توجيهاتكم التي تضمنها كتاب التكليف السامي منهاج عمل للحكومة التي ستعمل على ترجمته على ارض الواقع في خطط مدروسة وبرامج قابلة للتنفيذ عبر جداول زمنية محددة ،وستبقى الحكومة تتطلع

وترنو الى توجيهاتكم المستمرة ودعمكم الموصول داعين المولى عز وجلّ ان يكلأكم بعين عنايته وان يمتعكم بموفور الصحة والعافية وان يكتب لمسيرة بلدنا الخير والفلاح في ظل قيادتكم الهاشمية الفذة الملهمة.

وانني اذ اتشرف بان ارفع لمقامكم السامي اسماء زملائي وزميلاتي الوزراء الذين سيشاركونني حمل امانة المسؤولية لألتمس من جلالتكم توشيح الارادة الملكية بالتوقيع الملكي السامي .

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

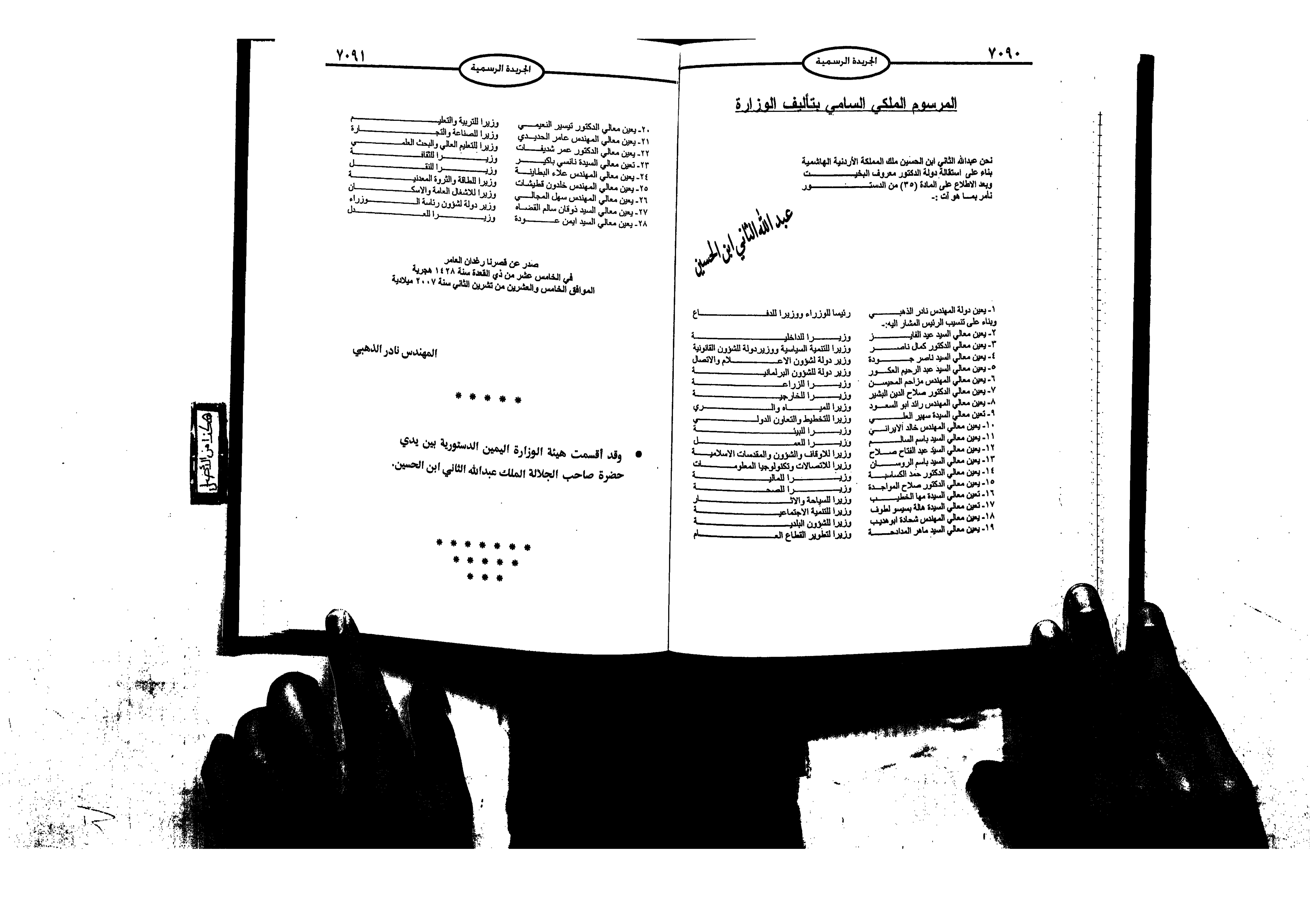
خادمكم المخلص الأمين

المهندس نادر الذهبي

عمان في

١٥ ذو القعدة ١٤٢٨ هجرية

الموافق ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ميلادية



المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بناء على استقالة دولة الدكتور معروف البخيت
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
نأمر بما هو آت :-

عبدالله الثاني ابن الحسين

١- يعين دولة المهندس نادر الذهبي	رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع
وبناء على تنسيب الرئيس المشار اليه:-	
٢- يعين معالي السيد عيد الفايز	وزيرا للداخلية
٣- يعين معالي الدكتور كمال ناصر	وزيرا للتنمية السياسية ووزير دولة للشؤون القانونية
٤- يعين معالي السيد ناصر جودة	وزير دولة لشؤون الاعلام والاتصال
٥- يعين معالي السيد عبد الرحيم العكور	وزير دولة للشؤون البرلمانية
٦- يعين معالي المهندس مزاحم المحيسن	وزيرا للزراعة
٧- يعين معالي الدكتور صلاح الدين البشير	وزيرا للخارجية
٨- يعين معالي المهندس رائد ابو السعود	وزيرا للمياه والري
٩- تعين معالي السيدة سهير العلي	وزيرا للتخطيط والتعاون الدولي
١٠- يعين معالي المهندس خالد الايراني	وزيرا للبيئة
١١- يعين معالي السيد باسم السالم	وزيرا للعمل
١٢- يعين معالي السيد عبد الفتاح صلاح	وزيرا للاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
١٣- يعين معالي السيد باسم الروسان	وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٤- يعين معالي الدكتور حمد الكساسبة	وزيرا للمالية
١٥- يعين معالي الدكتور صلاح المواجدة	وزيرا للصحة
١٦- تعين معالي السيدة مها الخطيب	وزيرا للسياحة والاثار
١٧- تعين معالي السيدة هالة بسيسو لطوف	وزيرا للتنمية الاجتماعية
١٨- يعين معالي المهندس شحادة ابوهديب	وزيرا للشؤون البلدية
١٩- يعين معالي السيد ماهر المدادحة	وزيرا لتطوير القطاع العام

٢٠- يعين معالي الدكتور تيسير النعيمي	وزيرا للتربية والتعليم
٢١- يعين معالي المهندس عامر الحديدي	وزيرا للصناعة والتجارة
٢٢- يعين معالي الدكتور عمر شديفات	وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي
٢٣- تعين معالي السيدة نانسي باكير	وزيرا للثقافة
٢٤- يعين معالي المهندس علاء البطاينة	وزيرا للنقل
٢٥- يعين معالي المهندس خلدون قطيشات	وزيرا للطاقة والثروة المعدنية
٢٦- يعين معالي المهندس سهل المجالي	وزيرا للاشغال العامة والاسكان
٢٧- يعين معالي السيد ذوقان سالم القضاه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
٢٨- يعين معالي السيد ايمن عودة	وزيرا للعدل

صدر عن قصرنا رغدان العامر
في الخامس عشر من ذي القعدة سنة ١٤٢٨ هجرية
الموافق الخامس والعشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٧ ميلادية

المهندس نادر الذهبي

* * * * *

- وقد أقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين.

* * * * * * *
* * * * *
* * *